



المعهد العربي للتخطيط بالكويت  
Arab Planning Institute in Kuwait

التنمية في دول الصراع: المفاهيم  
وأهم المقاربات

إعداد

د. بداح بن لامي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد المائة والتاسع والسبعون - 2026

جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2026

المعهد العربي للتخطيط

---

الأراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

---

## أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

## المحتويات

2	..... المقدمة
3	..... 1. السياق المفاهيمي والمنهجي
5	..... 2. أبرز التحديات البنيوية التي تواجه التنمية في دول الصراع
9	..... 3. الاقتصاد السياسي للمساعدات في دول الصراع
11	..... 4. ديناميكيات الأسواق الأساسية في دول الصراع (الغذاء – الوقود)
12	..... 5. إشكاليات المنهجية في قياس "التنمية" في سياقات الصراع
16	..... 6. نحو مقارنة جديدة للتنمية في دول الصراع
17	..... 7. خاتمة واستنتاجات عامة
20	..... المراجع

# التنمية في دول الصراع: المفاهيم وأهم المقاربات

إعداد: د. بداح بن لامي

## مقدمة

تعدّ التنمية في البيئات المستقرة تحدياً معقداً بطبيعته، غير أنّها تتحوّل في سياقات النزاعات إلى مسألة أكثر تعقيداً تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والأمنية على نحو يصعب معه الفصل بين مسببات الأزمة ونتائجها. وقد شهدت العقود الأخيرة ازدياد عدد الدول التي تعيش في حالات نزاع ممتد أو هشاشة مزمنة، حيث تحوّلت التنمية فيها من مسار خطّي يستند إلى النمو والاستثمار والإنتاجية، إلى معادلة تتأرجح بين الضرورات الإنسانية العاجلة ومتطلبات الاستمرارية الاقتصادية وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

ولا يقتصر هذا التحوّل على دول ذات قدرات محدودة أو أنظمة هشّة في الأصل، بل شمل دولاً كانت تصنّف في فترات سابقة ضمن الاقتصادات الصاعدة أو ذات الإمكانيات التنموية العالية، قبل أن تعصف بها تحولات سياسية وأمنية عميقة أفرزت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً غير مسبوق. وقد دفعت هذه التطورات المؤسسات الدولية وشركاء التنمية إلى إعادة النظر في النماذج التقليدية للتخطيط والإصلاح الاقتصادي، خصوصاً في البيئات التي لا تشهد نهاية واضحة للصراع أو تسوية سياسية قريبة. وهكذا برزت الحاجة إلى إعادة تعريف ما المقصود بالتنمية ذاتها عندما تصبح الدولة فاعلاً متنازِعاً على وظائفه، وعندما تتغيّر شروط العمل العام بصورة مستمرة.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في المنطقة العربية التي باتت تضم نسبة عالية من الدول المصنّفة في تقارير الهشاشة والصراع، حيث لم يعد التحدي فيها كامن في تحقيق النمو الاقتصادي، بل في القدرة على تأمين استدامة الحد الأدنى من مقومات الصمود المؤسسي والاجتماعي، ومنع الاقتصاد من الانزلاق إلى مسارات يصعب ترميمها في المديين المتوسط والبعيد، ومن هنا لم يعد السؤال محصوراً في إمكانية التنمية، بل في كيفية تعريفها وبأي مقاربات يمكن التفكير في العمل عليها ضمن واقع متحرّك وغير يقيني.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا العدد إلى مناقشة المفاهيم الأساسية والمقاربات الأكثر حضوراً في أدبيات التنمية في دول الصراع، من خلال مقارنة تجمع بين تفكيك الإشكاليات المفاهيمية والمنهجية التي تحيط بالنموذج التنموي في هذه البيئات، وبين قراءة تحليلية للواقع الراهن الذي يجمع بين هشاشة الدولة، وتعقّد الاقتصاد السياسي للصراع، وتحوّل الفاعلين غير الرسميين إلى شركاء حاكمين في تشكيل المسار التنموي.

ويأتي هذا العدد في بناءٍ متدرّج يبدأ أولاً بتأطير مفاهيمي يبيّن كيف غيّرت النزاعات الممتدّة معنى "التنمية" ذاته، قبل أن ينتقل إلى تحليل التحديات البنيوية الأعمق التي تعيق التنمية في هذه البيئات على المستويات

المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويتناول الجزء اللاحق الدور المعقّد للمساعدات الدولية، ليس بوصفها استجابة إنسانية فحسب، بل أحياناً كعامل يعيد تشكيل موازين النفوذ على الأرض. ثم يخصّص العدد قسماً لدراسة ديناميكيات الأسواق الأساسية مثل الغذاء والوقود وكيف تتحوّل في زمن الصراع من مجرد قطاعات اقتصادية إلى أدوات للسيطرة السياسية والاجتماعية. ويختتم العدد بتفكيك الإشكاليات المرتبطة بقياس التنمية في هذه السياقات، قبل الإشارة إلى ملامح مقارنة مختلفة ترى التنمية كمسار يبني في قلب الصراع، لا كمرحلة مؤجّلة لما بعده.

**السؤال الجوهرى في دول الصراع لم يعد محصوراً في إمكانية التنمية، بل في كيفية تعريفها وبأي مقاربات يمكن العمل عليها ضمن و اقع متحرك وغير يقيني.**

## **1. السياق المفاهيمى والمنهجي**

### **تصنيفات البيئات المتأثرة بالنزاع**

تعرف المؤسسات الدولية البيئات المتأثرة بالنزاع وفق مقاربات متعددة تختلف بحسب مستوى الانهيار وبعده الزمنى وطبيعة الفاعلين المؤثرين فيه. فهناك دول تصنّف ضمن "الدول الهشة" Fragile States حيث تعاني اختلالاً في قدرات الدولة على تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار المؤسسي، دون أن تكون في حالة حرب شاملة. ووفقاً لتقديرات (OECD,2022)، نحو 1.9 مليار شخص يعيشون في سياقات توصف بالهشة أو المتأثرة بالنزاع، وهي سياقات تضم النسبة الأكبر من الفقر على مستوى العالم، ما يعكس الترابط المتزايد بين ظاهرة الهشاشة ومسارات التنمية العالمية. بينما تدرج دول أخرى ضمن فئة "الدول المتأثرة بالنزاع- Conflict-affected" عندما تتداخل فيها الأزمات الأمنية والإنسانية والاقتصادية ضمن حالة صراع مسلح نشط أو متقطع. أما "النزاعات الممتدة أو المزمنة Protracted Crises" فهي الحالات التي لا تشهد نهاية قريبة للصراع، ولا تنطبق عليها سمات مرحلة ما بعد النزاع (Post-conflict)، حيث يتعايش فيها الاقتصاد مع درجة من الفوضى المنظمة تعيد إنتاج نفسها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وتشكّل هذه الفئة اليوم النسبة الأكبر من أزمات المنطقة العربية، ما يجعلها الأكثر تعقيداً من حيث مقارنة التنمية التقليدية.

هذا التنوع في التصنيفات ليس تقنياً فحسب، بل يؤثّر مباشرة في طبيعة التدخل التنموي الموجه، سواء من حيث ترتيب الأولويات أو نمط التخطيط أو أدوات التمويل الملائمة، ما يجعل فهم الإطار التصنيفي شرطاً أساسياً لأي نقاش حول التنمية في هذه البيئات.

## تحوّل مفهوم التنمية في السياقات الدولية

لم تعد التنمية في البيئات المتأثرة بالنزاع تختزل في النمو الاقتصادي أو إصلاح السياسات الكلية كما كان سائداً في نماذج "إعادة الإعمار" بعد الحرب الباردة. فقد انتقل التفكير التنموي تدريجياً، خصوصاً بعد تجارب البلقان وأفغانستان والعراق، من نموذج الدولة كمحور وحيد للتخطيط، إلى التركيز على مقاربة تقوم على الإنسان والمجتمع المحلي وتحسين القدرة على الصمود Resilience بدلاً من انتظار حلول سياسية شاملة قد لا تتحقق في المدى المنظور.

كما أن معالجة الهشاشة والصراع أصبحت شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية العالمية، إذ يتوقع أن يعيش أكثر من نصف فقراء العالم بحلول عام 2030 في دول تعاني من الهشاشة أو النزاع، وهو ما جعل هذه البيئات محوراً رئيسياً لسياسات التنمية الدولية المعاصرة (World Bank, 2020).

هذا التحوّل أدى إلى بروز ثلاثة مسارات رئيسية تشكّل اليوم المرجعية الدولية الحديثة في العمل التنموي داخل بيئات الصراع:

- التنمية الحساسة للنزاع.
- نهج عدم الإضرار (Do No Harm) كنقطة أخلاقية ومنهجية.
- التنمية الداعمة للسلام (Peace-Positive Development) التي تنظر إلى التنمية كأداة لخفض دوافع العنف وليس فقط تخفيف آثاره.

هذه النقلة أعادت صياغة السؤال الجوهرى التالي:

هل ينبغي الانتظار حتى ينتقل البلد إلى "ما بعد الصراع" لتبدأ التنمية؟ أم أن المطلوب هو نماذج تنمية قادرة على العمل داخل الصراع ذاته مع توجيه مسار التحوّل؟

بناءً على ما سبق، لم يعد ممكناً تحليل التنمية في دول الصراع من داخل نموذج "دولة فاعلة واحدة، ومجتمع مستقر، واقتصاد إنتاجي قابل للتحفيز". فالصراع يعيد بناء بنية الحوكمة، ومنطق الاقتصاد، وشبكات الثقة، وامتيازات الوصول (access) الأمني. لذا ينتقل القسم التالي إلى تفكيك التحديات البنيوية الأربعة الكبرى التي تعيد تشكيل بيئة التنمية: المؤسسية/الحوكومية، الاقتصادية/التمويلية، الاجتماعية/الديموغرافية، الأمنية/السياسية.

**معالجة الهشاشة والصراع باتت شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية العالمية؛ إذ يُتوقع أن يعيش أكثر من نصف فقراء العالم بحلول عام 2030 في دول تعاني من الهشاشة أو النزاع، مما يجعل هذه البيئات محوراً رئيسياً في سياسات التنمية الدولية المعاصرة.**

## 2. أبرز التحديات البنوية التي تواجه التنمية في دول الصراع

تشير الأدبيات الحديثة في ميدان الاقتصاد السياسي للنزاعات (مثل تقرير البنك الدولي- 2011)، سواء في العالم العربي أو في حالات مقارنة مثل أفغانستان والكونغو وأوكرانيا، إلى أن التنمية في دول الصراع لا تتعطل بفعل انهيار البنية التحتية أو نقص التمويل فحسب، بل بسبب تحوّل عميق يطرأ على طبيعة الدولة نفسها، ومنطق اشتغال الاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، وشروط الفعل السياسي.

الأقسام أدناه تجمع بين العرض النظري والتحليلي للتحديات البنوية في بيئات الصراع، مع تطبيقات مقارنة من السياقات العربية ومن حالات غير عربية لتثبيت عمومية الاستنتاجات واستقرارها في الأدبيات.

### التحديات المؤسسية والحوكومية

تعدّ هشاشة الدولة واحدة من أبرز المحددات البنوية التي تعيق التنمية في دول الصراع. فمع تراجع قدرة المؤسسات الرسمية على توفير الخدمات العامة أو فرض سيادة القانون، تنشأ أنماط موازية من السلطة تدار عبر شبكات غير رسمية مرتبطة بديناميكيات الحرب أو الولاءات المحلية أو الاقتصاد غير النظامي. ويؤدي ذلك إلى تفتت الشرعية السياسية وتزايد اعتماد الأفراد والمجتمعات على ترتيبات خارج نطاق الدولة، بما في ذلك الجهات المسلحة أو الفاعلين المجتمعيين أو المنظمات الدولية.

هذا النمط لا يعني غياب الدولة بالكامل، بل غالباً ما يظهر في شكل ازدواجية مؤسسية **Institutional Dualism**، حيث تستمر الهياكل الرسمية في الوجود لكنها تفقد فعاليتها، أو تستوعب تدريجياً ضمن منطق الاقتصاد السياسي للصراع. ويفضي ذلك إلى بيئة يصعب فيها تطبيق برامج التنمية التي تفترض دولة فاعلة قادرة على التخطيط والتنفيذ دون الدخول في تفاهات مع سلطات الأمر الواقع.

باختصار، جوهر المعضلة المؤسسية في دول الصراع ليس "غياب الدولة" بقدر ما هو تعدّد الدولة داخل الدولة، حيث تبقى الأجهزة الرسمية قائمة شكلياً، لكن القرار الفعلي يتوزّع بين سلطات أمر واقع محلية (مدنية/عسكرية/مجتمعية) تعيد تعريف الخدمة العامة وتخصيص الموارد خارج المسارات القانونية. بمرور الوقت تستوعب المؤسسات الرسمية داخل منطق اقتصاد الحرب بدل أن تستوعبه، فتفقد التنمية شريكاً مؤسسياً واحداً يمكن التعويل عليه للتخطيط والتنفيذ، ويغدو التنسيق متعدد البوابات شرطاً مكلفاً وغير مضمون.

ففي سوريا مثلاً، وثّق البنك الدولي (2017) مبكراً أن مؤسسات الخدمة بقيت شكلية، بينما تحوّلت مراكز الفعل نحو سلطات محلية وشبكات موازية تدير الموارد والخدمات، ما عزز تعددية مراكز القرار والإيرادات وتقديم الخدمات. وفي ليبيا، تظهر مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد (2024) أن هشاشة الحوكمة والانقسام

المؤسسي وهيمنة ديناميكيات النفط جعلت الإدارة الاقتصادية رهينة ترتيبات فوق-مؤسسية -Extra Institutional Arrangements، أي أن الإطار الرسمي موجود، لكن مرجعيته التنفيذية متنازعة.

**جوهر المعضلة المؤسسية في دول الصراع ليس غياب الدولة بل تعدّدها. أجهزة رسمية قائمة شكلياً، لكن القرار الفعلي يتوزع بين سلطات أمر واقع محلية تعيد تعريف الخدمة العامة وتخصيص الموارد خارج المسارات القانونية.**

## التحديات الاقتصادية والتمويلية

يتحول الاقتصاد في دول الصراع من نموذج إنتاجي قائم على الاستثمار والتبادل المنظم، إلى اقتصاد حرب يقوم على شبكات تهريب، ودوائر أرباح سريعة، واستغلال للموارد في ظل غياب رقابة الدولة. وتصاب الدورة الاقتصادية بخلل عميق نتيجة انكماش القطاع الخاص النظامي، وتراجع الإيرادات العامة، وهروب رأس المال، وارتفاع تكلفة المخاطر إلى مستويات تمنع أي استثمار متوسط أو طويل الأجل. ويعد ضعف الاستثمار الخاص أحد أبرز ملامح اقتصادات الصراع، إذ تؤكد استراتيجية البنك الدولي للبيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع أن تحفيز الاستثمار الخاص أصبح شرطاً أساسياً لتعافي هذه الاقتصادات، نظراً لدوره في خلق الوظائف وإعادة بناء الأسواق المحلية في البيئات التي تعاني من محدودية قدرة الدولة على الاستثمار العام (World Bank, 2020).

في مثل هذه البيئات، تتجه التدفقات المالية الخارجية، بما فيها المساعدات الدولية، إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة أكثر من دعم مشاريع التنمية الهيكلية، ما يخلق فجوة تنموية مزمنة ويزيد اعتماد الاقتصاد على مصادر تمويل غير منتجة. كما أن تصاعد وتيرة الصراعات خلال العقدين الأخيرين أدى إلى تفاقم التفاوت التنموي بين الدول المتأثرة بالنزاع وبقية الاقتصادات النامية، حيث شهدت العديد من هذه الاقتصادات تراجعاً في الناتج المحلي للفرد مقابل استمرار النمو في الدول النامية الأخرى، وهو ما يعكس الأثر التراكمي للصراع على المسارات الاقتصادية طويلة الأجل (World Bank, 2025). كما تؤدي الدولارization والتضخم الجامح وفقدان الثقة بالقطاع المصرفي إلى تعطيل أدوات السياسات الاقتصادية التقليدية.

باختصار، يتحوّل الاقتصاد في دول الصراع من منطلق الإنتاج والاستثمار إلى منطلق النجاة وإعادة التدوير داخل شبكات مغلقة. تتقلص القطاعات النظامية، وتوسع دوائر الريع Rent، والتهريب، واقتصاد الظل Shadow Economy، وتفقد أدوات السياسة الاقتصادية (النقدية/المالية) فعاليتها بسبب الدولار، وتفتت السوق، وانهباء الثقة. في هذه البيئة، تصبح التدفقات الإنسانية شرط بقاء لا رافعة تنمية، وتحوّل المساعدات إلى تمويل استهلاك ضروري لا يطلق دورة استثمارية.

ففي اليمن مثلاً، تبين دراسات (UNDP-2021) أنّ الحرب لا تنتج ركوداً عادياً، بل فقدان تراكم طويل الأمد؛ إذ تنحصر القدرة الشرائية في تدفق المساعدات وتغيب دينامية الاستثمار المنتج، ما يرسخ اقتصاداً معاد

تعريفه بمنطق الضرورة لا بمنطق النمو. وفي ليبيا، تبرز تقارير المادة الرابعة 2024 أن الآفاق الكلية مرهونة بتقلب إنتاج النفط ومعضلات الإنفاق العام والتنسيق المالي-النقدي، بما يجعل أي تعافٍ قصير النفس وعالي الحساسية للصدمات. وفي حالة غير عربية، يظهر تقييم الأضرار والاحتياجات في أوكرانيا (2025)، أن تقدير الأضرار والاحتياجات بعد الصدمات الحربية يعتمد على تركيب أدوات مالية وإحصائية ومكانية، وأن بقاء النشاط لا يعني عودة منطق الاستثمار ما لم تستعاد قواعد السوق ووحدة المرجعية الاقتصادية.

**في دول الصراع، يتحوّل الاقتصاد من منطق الإنتاج والاستثمار إلى منطق النجاة وإعادة التدوير داخل شبكات مغلقة. تتقلّص القطاعات النظامية، وتتسع دوائر الرعب والتهديب و اقتصاد الظل، وتفقد أدوات السياسة الاقتصادية فعاليتها في ظلّ الدولة وتفتّت السوق وانهايار الثقة.**

## التحديات الاجتماعية والديموغرافية

يفرز الصراع آثاراً عميقة على البنية السكانية والقوى العاملة ورأس المال البشري، تتمثل في النزوح الواسع، والهجرة القسرية، وفقدان الفئات الأكثر تأهيلاً، ما يضعف قدرة المجتمعات على التعافي الذاتي. كما يؤدي تفكك شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية إلى تراجع الثقة الأفقية بين مكونات المجتمع، وانحسار الروابط العابرة للهويات الفرعية.

ولا تقتصر تداعيات الصراع على الأبعاد السكانية والمجتمعية المباشرة، بل تمتد إلى إعادة تشكيل التصورات والقيم حول الدولة والعقد الاجتماعي، بما يعمّق الانقسامات ويطيل أمد التعرّض التنموي حتى بعد انتهاء الحرب. وينعكس ذلك على قدرة الدول على صياغة سياسات اجتماعية شاملة أو بناء برامج تنموية تعتمد على مشاركة مجتمعية واسعة.

باختصار، لا يقتصر الأثر الاجتماعي على النزوح وفقدان رأس المال البشري، بل يعاد هندسة رأس المال الاجتماعي **Social Capital** نفسه من شبكاتٍ وطنيةٍ مفتوحة إلى دوائر حماية ضيّقة (مناطقية/طائفية/قبلية/أمنية). هنا يتحوّل منطق المشاركة إلى منطق نجاة، وتتآكل الثقة الأفقية بين المكونات، كما تتقلّص الثقة العمودية بالدولة. والنتيجة: صعوبة تعبئة وطنية حول مشروع تنموي جامع قبل معالجة شرط الشرعية وإعادة بناء الثقة.

وتشير الأدبيات التنموية الحديثة، وخصوصاً التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021) ومفوضية اللاجئين الدولية (2024-2025)، إلى أنّ سوريا واليمن والسودان تعدّ من أبرز الأمثلة على تحوّل الصراع من أزمة سياسية إلى تحوّل ديموغرافي واجتماعي جذري قد يمتد أثره لأجيال. ففي سوريا، وفقاً للبنك الدولي (2017)، النزوح لم يغير فقط التوزيع الجغرافي للسكان، بل أعاد تشكيل أنماط الثقة والانتماء والاعتماد على الذات خارج الدولة. أما في السودان، فتذهب التقييمات الأخيرة إلى أن موجات النزوح المتسارعة أعادت ترتيب

الأولويات المجتمعية لصالح استراتيجيات "النجاة اليومية" على حساب التعليم أو الإنتاج أو المشاركة التنموية. وتظهر هذه الحالات أن التنمية في دول الصراع لا تواجه فقط نقصاً في الموارد، بل تحولاً عميقاً في البنية الاجتماعية ذاتها يجعل إعادة الإعمار المادي من دون إعادة بناء الثقة والهوية المجتمعية مجرد حل شكلي قصير الأمد.

**الصراع لا يفقد المجتمعات رأس مالها البشري فحسب، بل يعيد هندسة رأس المال الاجتماعي ذاته: من شبكات وطنية مفتوحة إلى دوائر حماية ضيقة، ويحوّل منطق المشاركة إلى منطق نجاة، وتتآكل معه الثقة الأفقية بين مكونات المجتمع والثقة العمودية بالدولة.**

## التحديات الأمنية والسياسية

يعقد تعدد الفاعلين، بما في ذلك الجهات غير الحكومية المدعومة خارجياً، من إمكانية تطبيق سياسات تنموية مستقرة أو حتى بناء سلم اجتماعي دائم. ففي ظل تعدد مراكز القرار وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، تصبح التنمية ليست فقط رهينة توفر التمويل والقدرات الفنية، بل رهينة ميزان القوى على الأرض وإمكانية الوصول الآمن إلى المجتمعات المستهدفة.

وتسهم العقوبات الاقتصادية، والانقسامات السياسية الحادة، وغياب التسوية الشاملة، في تحويل التنمية إلى ملف مؤجل أو مسيئ قد يتحول في بعض الحالات إلى عنصر ضمن عمليات التفاوض السياسي. وبهذا تصبح العملية التنموية جزءاً من معادلة النزاع بدلاً من أن تشكل مدخلاً لإنهائه.

باختصار، في سياق الصراع، يبدأ شرط التنمية بإمكانية الوصول قبل التمويل والتنفيذ. ترتبط إمكانات التنفيذ والقياس غالباً بترتيبات السيطرة الفعلية على الأرض. تتحول التنمية والمساعدة والخدمات إلى أوراق تفاوض، فيصبح "العبور" أهم من "الحل"، وتغدو قابلية الحركة معياراً سابقاً لأي سياسة عامة.

في السودان، تحوّلت مدن ومناطق إلى مساحات مغلقة تعيد إنتاج هشاشتها، حيث يغدو تأمين الممرات شرطاً وجودياً للتدخل. وتوضح مراجعات ODI أن قواعد التشغيل انتقلت من "تصميم برنامج" إلى "هندسة عبور" (ممرات/تفاهمات/بروتوكولات). ومن خارج المنطقة، تظهر تجربة أوكرانيا، كما يرد في تقييم أوكرانيا (2025)، أن جودة القياس والتنفيذ مرهونة بتوثيق حدود التغطية وهامش الخطأ في كل تقدير.

**في بيئات الصراع، يسبق شرط الوصول شرط التمويل والتنفيذ، إذ تتحوّل التنمية والمساعدة والخدمات إلى أوراق تفاوض، فيصبح العبور أهم من الحل، وتغدو قابلية الحركة معياراً سابقاً لأي سياسة عامة.**

التحديات الأربعة أعلاه ليست "عوائق قطاعية" يمكن معالجتها بقرارات موضعية، إنها بنية واحدة متشابكة: دولة تنشط مرجعيتها، واقتصاد يعاد تعريفه بمنطق النجاة، ومجتمع يصغر شبكات ثقته، ومسرح

أمني-سياسي يجعل الوصول شرطاً سابقاً للسياسة. ولذا لا يمكن قراءة التنمية في دول الصراع إلا بمنهج يربط الحوكمة بالاقتصاد بالمجتمع بالأمن.

### 3. الاقتصاد السياسي للمساعدات في دول الصراع

المساعدات في بيئات الصراع لا تتحرك وفق منطق الاحتياج فحسب، بل وفق منطق إدارة السيطرة ومنح الشرعية وتحديد من يحق له الوصول، مما يجعلها جزءاً من بنية القوة لا مجرد استجابة إنسانية محايدة.

لم تعد المساعدات في بيئات الصراع مجرد استجابة إنسانية محايدة، بل أصبحت، كما تشير الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي للنزاعات، جزءاً من بنية القوة وإحدى أدوات إعادة تشكيل توازنات النفوذ. فهي لا تتحرك فقط وفق منطق الاحتياج، بل أيضاً وفق منطق إدارة السيطرة، وضبط المجال، ومنح الشرعية، وتحديد من يحق له الوصول ومن يستبعد منه. وبهذا المعنى، تتجاوز المساعدات أدوار الدعم التقليدية لتؤثر في أنماط إدارة المجال العام، ولو بوسائل غير رسمية.

#### من "الاستجابة الإنسانية" إلى "إدارة النفوذ"

في الحالات المستقرة، تفهم المساعدة بوصفها تدخلاً تقنياً مؤقتاً، لكن في النزاعات الممتدة تصبح مكوناً صلباً من منظومة إدارة الصراع. إذ تتحوّل عملية تحديد نقاط التوزيع، وتنسيق المرور، ومنح الموافقات الأمنية إلى مساومات سيادية تعيد إنتاج ميزان القوة على الأرض. وهكذا تصبح المساعدة أداة ضبط للميدان بقدر ما هي تدخل إغاثي، سواء استخدمتها السلطة الرسمية، أو سلطات الأمر الواقع، أو حتى المانحون الدوليون أنفسهم عبر شروط التمويل والتعقب والامتثال.

#### دوائر الريع وإعادة إنتاج الشرعية

تُظهر تقارير ODI و Chatham House و UN OCHA أن الصراع ينتج ما يشبه اقتصاداً موازياً للشرعية. كل من يتحكّم في تدفق المساعدات، أو يوفّر الحماية اللوجستية لها، يكتسب اعترافاً ضمنياً كفاعل "مسموح" له بتولي الوظيفة العامة. وتصبح المساعدة هنا مصدراً للريع السياسي والاجتماعي: تمنح موارد نقدية/عينية، وتعيد تكوين شبكات الولاء، وتؤطر رواية "من يحمي المجتمع" لا "من يدير الدولة". وهكذا تستخدم المساعدات لشراء الوقت والاعتراف أكثر مما تستخدم لتهيئة التعافي.

#### التوتر الاستراتيجي: المنطق الإنساني مقابل المنطق التنموي

يتناقض منطق "الإغاثة الفورية" بطبيعته مع منطق "التعافي الطويل". فالأول يصمّم لتثبيت الحد الأدنى المعيشي، حتى لو أعاد تدوير الاعتماد على الخارج، بينما الثاني يفترض إعادة بناء القدرة الإنتاجية الذاتية. وقد

دفعت هذه الإشكالية العديد من المؤسسات الدولية إلى تبني مقارنة الربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، المعروفة بـ Humanitarian–Development–Peace Nexus، والتي تهدف إلى تقليل الفصل التقليدي بين الإغاثة والتنمية في البيئات المتأثرة بالنزاع وتعزيز الترابط بين الاستجابة الإنسانية وبناء الاستقرار طويل الأجل (OECD, 2022). لكن في الأوضاع التي يبقى فيها الصراع مفتوحاً، يطغى منطق الاستدامة الإنسانية على منطق التحوّل الاقتصادي، فتصبح المساعدة ضرورة بقاء، ولكن أيضاً قيماً بنيوياً يمنع تشكّل دورة اقتصادية وطنية جديدة.

وتظهر بيانات World Food Program هذا التحيز: أكثر من 70% من التدخلات في اليمن وسوريا ذهبت إلى أنماط "إغاثة"، لا إلى مشاريع تحول إنتاجي.

## تطبيقات مقارنة

<p>تظهر دراسات UNDP و ODI أن مسارات توزيع المساعدات خضعت لسلطات الأمر الواقع، فباتت جزءاً من اقتصاد الحرب، تستخدم لتكريس النفوذ، وإعادة هندسة الولاءات، وتمويل شبكات محلية قادرة على "ضمان المرور". لم يعد السؤال: كيف تنقل المساعدة؟ بل: من يسمح له أن يصبح وسيطاً شرعياً؟ أي أن "الواسطة الإغاثية" أصبحت نوعاً من "التمثيل السياسي".</p>	<p>سوريا / اليمن</p>
<p>منذ 2002، ضخّ المجتمع الدولي مليارات الدولارات عبر قنوات رسمية، لكن الفاعلين المحليين غير الرسميين ظلّوا متحكّمين بمنطق الوصول الميداني؛ فانتهى الأمر إلى تضخيم دولة فوقية بلا قاعدة حقيقية، مقابل رسوخ سلطات محلية أكثر شرعية من حيث خدمة "الاحتياج الفعلي".</p>	<p>أفغانستان</p>
<p>رغم ضخامة المساعدات، نجح جزء كبير منها بفضل بنية دولة مركزية ما زالت قائمة وقابلة للتنسيق في دعم القدرة المؤسسية لا فقط آليات النجاة. وهذا يقدّم نموذجاً مضاداً يظهر أن المساعدات قد تكون أداة تنمية إذا وجدت دولة تحمي معنى المصلحة العامة.</p>	<p>أوكرانيا</p>

المصدر: استناداً إلى البنك الدولي (2011، 2017، 2025)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، وتقارير ODI.

## كيف تتحول المساعدة إلى أداة حكم

فهم المساعدات في سياق الصراع لا يكتمل بوصفها أداة إنمائية فحسب، إذ يجعل التحكم في الموارد الحيوية منها عنصراً في البنية السياسية للنزاع، يؤثر مباشرةً في أنماط الإدماج والاستبعاد داخل المجتمع.

كيف يعمل	البعد
تحديد من يمكنه العبور ومن يمنع أمنياً وسياسياً	التحكم بالممرات
من يصبح "القناة المقبولة" لتسليم الدعم يتحوّل إلى "فاعل عام".	شرعية الوسيط المحلي
الموارد تضخ لتثبيت الولاءات لا لتحرير قدرة اقتصادية.	إعادة توزيع الربح
قد تسهم المساعدات في الحفاظ على الاستقرار القائم حتى إن لم تؤدّ إلى تغييرات هيكلية أوسع.	تجميد الواقع بدل تغييره

بهذه الرؤية، لا يمكن فهم المساعدات كأداة إنمائية فقط، لينبغي تحليلها كجزء من البنية السياسية للصراع، والتحكم في الموارد الحيوية يؤثر بصورة كبيرة في أنماط الإدماج والاستبعاد داخل المجتمع.

القناة التي تسلّم عبرها المساعدات تتحوّل إلى سلطة عامة. من يتحكم بتدفق الدعم يكتسب شرعيةً سياسية واجتماعية، وتغدو المساعدة مصدراً لإعادة تكوين شبكات الولاء لا مجرد أداة لتلبية الاحتياجات.

### 4. ديناميكيات الأسواق الأساسية في دول الصراع (الغذاء – الوقود)

لا تعمل الأسواق في دول الصراع كآليات تبادل طبيعية، بل تتحوّل، كما تؤكد دراسات WFP وFAO وODI وIMF، إلى مسرح مباشر للصراع على السيطرة. فالغذاء، والوقود، والعملية لا تفهم بوصفها "سلعاً" فحسب، بل أدوات سلطة يعاد من خلالها تنظيم الامتيازات، وترتيب الولاءات.

أسواق الغذاء والوقود والعملية في دول الصراع لا تفهم كآليات تبادل اقتصادي فحسب، بل كأدوات سلطة وسيطرة. من يتحكم بممر السلعة لا بسعرها هو من يتحكم بالمجتمع.

### السوق كأداة تحكم لا كفضاء اقتصادي محايد

في البيئات المستقرة، تُدار الأسواق بهدف التوازن بين العرض والطلب. أما في النزاعات الممتدة، فالسؤال يصبح: من يتحكم بممر السلعة لا بسعرها؟ من يسيطر على المعبر، المخزن، الميناء، أو مضخة الوقود، يسيطر على المجتمع، وبذلك يتحول السعر من "نتيجة اقتصادية" إلى "أداة ضبط سياسي".

## الغذاء: من سلعة أساسية إلى وسيلة إخضاع اجتماعي

في حالات مثل اليمن وسوريا، أظهرت بيانات WFP أن انقسام خطوط السيطرة أدى إلى نشرات أسعار غذاء متوازنة، لا ترتبط بتكلفة الاستيراد بقدر ما ترتبط بمن يتحكّم بالممرّ. أمن الغذاء يصبح أمن السيطرة.

### الوقود: الوقود هو السياسة

الوقود في دول الصراع ليس مجرد سلعة استراتيجية، بل يشكل مورداً محورياً في الاقتصاد المرتبط بالنزاع وأنشطة التهريب. تخزين الوقود يتحوّل إلى مركز ربح فوري وورقة تفاوض وسلاح إغلاق/منح الحياة في المدن. في عدد من الحالات، ترتفع قيمة التحكم بالوقود على قيمة التحكم بالأرض نفسها.

### مقارنة تطبيقية مختصرة

الحالة	ما حدث فعلياً	الدلالة الاستراتيجية
اليمن	3 نشرات أسعار للقمح والريال بحسب خطوط السيطرة	تفكك الاقتصاد الوطني إلى جزر مستقلة سياسياً
سوريا	شبكة وقود وسكروخيز كانت تدار من سلطات موازية	السلعة = سياسة، لا اقتصاد
السودان	يؤثر تعطل الإمدادات الغذائية مباشرة على قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها	من يسيطر على الإمداد يحقق الشرعية
أوكرانيا	ممر واحد للحبوب يغيّر الموقف الأوروبي بالكامل	الأمن الغذائي = سلاح جيوسياسي

## 5. الإشكاليات المنهجية في قياس "التنمية" في سياقات الصراع

تظهر صعوبة العمل التنموي في دول الصراع على مستويين متوازيين: مستوى الواقع (تعطل المؤسسات، تبدل الحوافز، تغيير بنية الاقتصاد والمجتمع) ومستوى القياس ذاته، إذ إنّ كثيراً من المؤشرات والأدوات الإحصائية السائدة صمّمت لاقتصادات مستقرة، فتفشل في التقاط التحوّلات العميقة التي تحدث أثناء النزاع الممتد، (جرفن، 2013). ويقتضي ذلك مراجعةً منهجيةً هادئةً لا تنفي قيمة المؤشرات الدولية، لكنها تعيد ضبط استخدامها وتفسيرها في بيئات الهشاشة والنزاع.

## هشاشة البنى الإحصائية وتحيّزات القياس

تنطلق أي قراءة تنموية رصينة من الإقرار بأن منظومات البيانات في دول الصراع لا تعمل كما صمّمت لها المؤشرات الدولية أصلاً. فالمسوحات الأسرية تتعطلّ مع النزوح، وسلاسل الحسابات القومية تتشظى، وتغيب الأطر العيانية الموثوقة لسنوات متتالية. وقد نهت الأدبيات إلى هذه المعضلة مبكراً. فالدراسة الكلاسيكية لمورتن جرفن (2013) تتساءل كيف يمكن لـ"أرقام نظيفة" أن تنتج في بيئات "فوضوية"، بما يجعل مؤشراً محكماً في الشكل، مضللاً في الجوهر إذا لم يقرأ في سياقه المؤسسي وقدراته الإحصائية الفعلية. وعليه، تصبح ثقة صانع القرار بالمرجات الرقمية مشروطة دائماً بسؤال: كيف جمعت هذه البيانات وتحت أي قيود؟ وهذا ما تعترف به حتى الأدوات المؤسسية الحديثة بالمهشاشة، التي تدفع إلى بناء القدرات الإحصائية تدريجياً وإعلان حدود الثقة والمنهج كما هي، لا كما يفترض أن تكون في الاقتصادات المستقرة.

في سوريا، اضطرتّ تقديرات الخسائر الاقتصادية والاجتماعية إلى الجمع بين مصادر بديلة (تقديرات الخسائر الاقتصادية والاجتماعية إلى الجمع بين مصادر بديلة (استشعار عن بعد Remote Sensing، تغييرات أضواء الليل Night-Time Lights، مسح محدودة) لتجاوز انهيار الإحصاءات الرسمية، وقد مثل تقرير البنك الدولي (2017) "The Toll of War" مثلاً مبكراً على هذا المنح "التركيبى" لتقليل فجوات القياس زمن الحرب. ومن خارج المنطقة العربية، اعتمدت التقييمات السريعة للأضرار والاحتياجات في أوكرانيا (RDNA) منهجية هجينة مأسسة تجمع بين بيانات حكومية وقطاعية وصور أقمار صناعية وتحقيقات ميدانية جزئية، مع توثيق صريح لحدود التغطية واعتبارات المنهج. والرسالة المنهجية في الحالتين واحدة: البيانات في النزاعات تبنى طبقةً فوق طبقة، ويجب الإفصاح عن القيود بدل تمويهها بأرقام دقيقة شكلاً.

## حدود وتضليل المؤشرات المركّبة في بيئات النزاع

لا تكمن المشكلة في المؤشرات المركّبة لذاتها (سهولة الأعمال، الهشاشة، التنافسية، وغيرها) بقدر ما تكمن في افتراضاتها البنيوية: ثبات القواعد، انتظام السياسات، وحياد بيئة الأعمال. هذه الافتراضات تتداعى في اقتصاد حرب تتبدّل فيه موازين القوة بسرعة، فتغدو الرتب أكثر حساسية لثغرات الإدخال ومناخ البيانات والتحكيم المعياري. وقد قدّمت تجربة إيقاف البنك الدولي لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" درساً مؤسسياً واضحاً حول قابلية النظم القياسية للتشوش المنهجي إذا لم تراجع مصادرها وقواعد ترجيحها بشفافية.

وعلى الضفة الأخرى من "بيانات العنف"، تقرّ قواعد ومراكز بيانات معروفة بأن نماذج التنبؤ والإنذار المبكر تعمل باحتمالات لا بيقينيات، وأن جودة التتبّع تتباين بحسب كثافة العنف وتاريخ تغطية المنطقة. الخلاصة العملية هنا أنه ينبغي التعامل مع المؤشرات بوصفها دلائل مرجعية احتمالية لا أحكاماً نهائية، وربط أي تحسّن/تراجع مرصود فيها بسياق جمع البيانات والقيود التي تحكمت به.

في بيئات عربية متأثرة بالنزاع، يمكن أن تظهر بعض المؤشرات تحسناً شكلياً (على سبيل المثال استقراراً مؤقتاً في سعر صرف أو تحسناً إجرائياً موضعياً)، فيما تغفل المؤشرات المركبة تفكك السوق الوطني، واتساع الاقتصاد غير النظامي **Informal Economy**، وتسييس إمكان الوصول الإنساني والخدمي. ومن خارج العالم العربي، تظهر تجارب الكونغو الديمقراطية وسياقات إفريقية مشابهة، كما ناقشها المراجعات النقدية في أدبيات القياس، أن الرتب المجردة قد تخطئ قراءة الواقع إذا لم تربط بنوعية السجلات والقياسات الميدانية. بالتالي، لا يصح "الاطمئنان الرتي" ما لم تراجع سلاسل البيانات وحدودها وتختبر دلالتها في اقتصاد متحرك بفعل الصراع.

## أدوات بديلة: الاستشعار عن بعد و"أضواء الليل" والبيانات الكبرى

أدى تعدد الاعتماد على السجلات الحكومية في دول الصراع إلى تسارع اللجوء إلى أدوات قياس غير تقليدية، أبرزها تحليل أضواء الليل في صور الأقمار الصناعية، وتحليل أنماط التنقل والاتصال (Mobile / CDR)، والتتبع السعري اليومي في الأسواق عبر منصّات رقمية، بل وحتى استخدام حركات الشحن البحري والجوي في بعض التحليلات المتخصصة. وقد أبرزت الأدبيات (مثل أبحاث هندرسون وآخرون، 2012) أن دمج هذه المؤشرات مع الحسابات القومية يحسّن قدرتها التقديرية في الاقتصادات الهشة. غير أن هذه الأدوات لا تعدّ بديلاً كاملاً، بل وظيفة تصحيح وتحقيق متقاطع (Triangulation)، ولا بدّ من الإفصاح عن استقلالها، وتحيزها المكاني المحتمل، وحدود تمثيلها للأنشطة غير الضوئية أو غير الرسمية.

في سوريا مثلاً، كان تحليل أضواء الليل أداة حيوية لفهم التحوّلات الاقتصادية والجغرافية، حيث تزايد "العمّة" لم يكن فقط مؤشر على انقطاع الكهرباء، بل دلالة على انكماش النشاط الاقتصادي وهجرة السكان من مراكز عمرانية كاملة. وفي اليمن، استخدمت بيانات الأسعار اليومية (عبر نظم إنذار مبكر غذائي) لفهم القدرة الشرائية في ظل غياب أي سلاسل دخل موثوقة. أما في أوكرانيا فقد اعتمدت تقارير RDNA على تراكم صور الأقمار الصناعية مع البيانات الميدانية لتقدير الأضرار وتحديد المناطق ذات الأولوية لإعادة الإعمار، مع الاعتراف بأن هذه الأدوات لا تلتقط الأبعاد غير المنظورة (العلاقات الاجتماعية، الثقة، التفاوت العادل في الوصول).

## الوصول، التسييس، وفجوات القابلية للقياس

حتى أكثر أدوات القياس ابتكاراً ستبقى محدودة ما لم يحلّ شرط الوصول Access: أي القدرة الفعلية على جمع البيانات دون تحكّم أمني أو جغرافي. تبين الأدبيات الحديثة (ODI، UN OCHA، World Bank Fragility Reports) أنّ ثلاث فجوات منهجية حاسمة تظهر في سياقات النزاع:

- فجوة الوصول المكاني (مناطق مغلقة أو خاضعة لقوة مسلّحة تمنع الرصد المباشر).
- فجوة الزمن (تغيّر الواقع أسرع من دورات القياس التقليدية).

- فجوة المعنى (صعوبة ترجمة الظواهر الاجتماعية (فقدان الثقة، الخوف، الهشاشة النفسية) إلى متغيرات قابلة للقياس بالمنطق الاقتصادي).

وفي هذا الإطار، لا تكمن خطورة التسييس فقط في حجب البيانات، بل كذلك في فرض سردية تنموية معيّنة على ما يجب قياسه وما يمكن تجاهله. وهنا تزداد أهمية الاعتراف المسبق بهامش خطأ منهجي Methodological Margin of Error معلن بدل إنتاج أرقام تبدو محسومة، لكنها هشة تحت أي تدقيق.

في السودان، مثلاً، أدى تعدّد الوصول إلى مناطق معيّنة بفعل الصراع إلى اعتماد منهج "الاستدلال غير المباشر" عبر وسطاء محليين، ما زاد مخاطر التحيز المكاني والسياسي في النتائج، كما هو مبين في تحديثات بوابة البيانات التشغيلية لأزمة السودان لدى المفوضية السامية للاجئين (2024-2025). وقد واجهت أفغانستان بعد 2001 وضعاً مشابهاً، حيث كانت إمكانية الوصول تتقلب حرفياً مع تغير السيطرة على الطرق والمعابر، ما أجبر الجهات الأممية على الانتقال من منطق "إحصاء الوطن" إلى منطق "تقدير الفجوات وفق مدى الوصول". الرسالة الدراسية هنا واضحة وهي أن الإقرار بالقيود المنهجية جزءٌ أصيل من بناء ثقة المستخدم بالبيانات، وأن أي محاولة لصياغة مؤشرات "حاسمة" في غياب هذا الاعتراف سرعان ما تقوّض مصداقية التحليل التنموي برّمته.

**التنمية في دول الصراع لا يمكن قياسها بالأدوات المصمّمة لبيئات ما بعد الاستقرار؛ بل تحتاج إلى منظومة قياس مرنة، واعية سياسياً، متعدّدة المصادر، ومتصالحة مع عدم اليقين. وهذا الإدراك المنهجي هو شرطٌ مسبق لكل مقارنة رشيدة للتنمية في السياقات العربية المتأثرة بالنزاع.**

باختصار تظهر مراجعة الأدبيات والتجارب الميدانية في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع أن المسألة التنموية ليست فقط تحدياً في التنفيذ، بل تحدياً في الفهم والقياس من الأصل. فالإشكال لا يبدأ عند وضع السياسات، بل قبل ذلك بكثير، عند الافتراضات الكامنة في أدوات القياس وطرق بناء المؤشرات الدولية.

وقد بات واضحاً من خلال تجارب من سوريا واليمن وليبيا والسودان، ومن حالات خارج المنطقة كأفغانستان وأوكرانيا والكونغو ما يلي:

- المؤشرات التقليدية قد تفترض استقراراً مؤسسياً لا وجود له في زمن الصراع.
- ترتيب الدول في مؤشرات "الهشاشة" أو "سهولة الأعمال" قد يكون دقيقاً شكلياً، لكنه غير صالح كدليل سياساتي إذا لم يقرأ في سياقه.
- البيانات لا تستخرج من فراغ، بل "تنتج" من داخل بنية القوة، والوصول، والثقة.
- القياس قد يصبح جزءاً من الصراع، وليس مجرد أداة لمراقب خارجي.
- الأدوات البديلة (أضواء الليل، الأقمار الصناعية، والبيانات الكبرى) مفيدة، ولكنها ليست محايدة، ولا كافية وحدها.

● المصدقية لا تأتي من دقة الأرقام، بل من شفافية المنهج وحدود ما يمكن تأكيده.

التنمية في دول الصراع لا يمكن أن تقاس بالأدوات المصمّمة لدول ما بعد الاستقرار، بل تحتاج إلى "منظومة قياس" مرنة، واعية سياسياً، متعدّدة المصادر، ومتصالحة مع عدم اليقين. وهذا الإدراك المنهجي هو شرطٌ مسبقٌ لكل مقارنة رشيدة للتنمية في السياقات العربية المتأثرة بالنزاع، وإلا سنقع في فخ "الاطمئنان الزائف" إلى مؤشرات تفترض عالماً غير موجود.

## 6. نحو مقارنة جديدة للتنمية في دول الصراع

المقارنة الجديدة للتنمية في دول الصراع لا تكتفي بإعادة تعريف مفهوم التنمية، بل تعيد ترتيب من يمسك بمقودها: ليس البنك المركزي أولاً، ولا وزارة التخطيط، بل المجتمع المحلي وشبكات إنتاج الأمان المعيشي والمعنوي.

تتفق الأدبيات النقدية الحديثة في التنمية (2011)، منذ إخفاق موجة "إعادة الإعمار أولاً" التي سادت بعد حربي البلقان والعراق، على أنّ خطأ المقاربات التقليدية لم يكن في ضعف التمويل أو سوء التنسيق فحسب، بل في افتراض نموذج خطّي للعلاقة بين انتهاء النزاع وبداية التنمية. فقد أظهرت الخبرات الميدانية والدراسات المعمّقة (من اليمن وسوريا والسودان كما من أفغانستان والكونغو وأوكرانيا) أن انتظار "السلام الكامل" قبل البدء بأي تفكير تنموي، يعني عملياً ترك المجتمعات في حالة فراغ مؤسسي واقتصادي واجتماعي طويل الأمد، وهو ما يسهم في إعادة إنتاج النزاع بدل تجفيف أسبابه.

من هنا برز الاتجاه الحديث نحو ما يسمّى:

- التنمية التكيّفية (Adaptive Development).
- والتنمية الحسّاسة للنزاع (Conflict-Sensitive Development).
- وحتى "التنمية الداعمة للسلام" (Peace-Positive Development)

وهي كلها مقاربات تتشارك مبدأً جوهرياً واحداً: التنمية في النزاعات ليست "خطراً أو مشروعاً مؤجّلاً"، بل "أداة لإعادة تشكيل التوازن الاجتماعي بما يمنع عودة العنف".

وتعرّف الأدبيات الحديثة الهشاشة بأنها حالة تنشأ عندما يتعرض المجتمع أو الدولة لمستويات مرتفعة من المخاطر في مقابل ضعف القدرة المؤسسية أو المجتمعية على امتصاص هذه الصدمات أو إدارتها، وهو ما يجعل بناء القدرة على الصمود جزءاً أساسياً من أي مقارنة تنموية في البيئات المتأثرة بالنزاع (OECD, 2025).

هذه المقاربات لا تنطلق من الدولة المركزية كفاعلٍ مفترض، بل من المجتمع المحلي، وشبكات التضامن الفعلي، وآليات الصمود (Resilience) التي يطورها الناس ذاتياً تحت الضغط. ولهذا تدفع المدارس الجديدة إلى أولوية ما يسعى التمكين من الداخل بدل الهندسة الفوقية.

في اليمن، تكشف دراسات UNDP وODI وESCWA، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، أنّ المجتمعات طوّرت نظاماً محلية ذاتية لإدارة المياه والخبز والتعليم والدعم التضامني تفوق في فعاليتها أحياناً ما تنظّمه السلطة الرسمية. ومع ذلك، ظلّت المساعدات الدولية لسنوات طويلة متمركزة في قنوات مركزية غير قادرة على الوصول إلى الحراك المجتمعي الحقيقي. بينما تظهر التجربة الأفغانية، في نسختها ما بعد 2001، أن ضخّ المليارات في مؤسسات رسمية هشة لم ينجح في بناء ثقة اجتماعية أو اقتصاد متماسك، فيما نجحت مبادرات مجتمعية صغيرة في مناطق منعزلة في تحقيق أثر استقرار حقيقي لأنّها بنيت على أنماط السلطة المحلية لا ضدها. بهذا المعنى، لا تدعو المقاربة الجديدة إلى "إعادة تعريف التنمية" فحسب، بل إلى إعادة ترتيب من يمسك بمقود القرار التنموي. ليس البنك المركزي أولاً، ولا وزارة التخطيط، بل المجتمع المحلي وشبكات إنتاج الأمان المعيشي والمعنوي، بما يفرض على أي سياسة أو برنامج أن يصمّم ليقاس بقدرته على خفض التوتر، لا فقط بقدرته على زيادة الناتج. بكلمات أخرى، التنمية في دول الصراع العربية يجب أن تبنى كمسارٍ يحول دون عودة العنف لا كملفٍ إداري ينتظر زواله.

## 7. خاتمة واستنتاجات عامة

أظهر هذا العدد أنّ التحدي التنموي في دول الصراع لا يتمثل في تراجع النمو أو تعطل السياسات الاقتصادية فحسب، بل يكمن في أنّ شروط التنمية نفسها يعاد تشكيلها أثناء النزاع، إذ تتراجع في بعض السياقات قدرة الدولة على الانفراد بالتخطيط وإدارة الموارد، ويتجه الاقتصاد نحو أنماط موازية ذات منطقتين مختلفتين، وتتفكك البنى الاجتماعية التي تفترض عادةً كقاعدة صامتة لأي عملية تنموية. وعليه، فإن ما تواجهه هذه الدول ليس مجرد تعطيل مؤقت لمسار التنمية، بل إعادة صياغة لبنية الفعل التنموي وللجهات التي تتحكم به.

لكن المعضلة لا تقف عند حدود الواقع الموضوعي، فهي تمتد إلى طرق قياس هذا الواقع وفهمه. فقد بيّنت الأدبيات والتجارب الميدانية أنّ استخدام أدوات قياس مصمّمة لبيئات مستقرة أو الاعتماد على مؤشرات تفترض انتظاماً مؤسسياً لا وجود له قد يؤدي إلى قراءة مضلّلة لمسار التنمية في بيئات لم يعد فيها التراجع يساوي "ال فشل التنموي" ولا الاستقرار المؤقت يعكس بالضرورة "تحسناً اقتصادياً". فإشكالية التنمية في دول الصراع هي أيضاً إشكالية إدراك وتحليل، وليست فقط إشكالية تنفيذ وتمويل.

لذلك، يتبيّن أن مواجهة تحديات التنمية في هذه البيئات لا تبدأ بصياغة البرامج، بل بإعادة تعريف ما يمكن تسميته "قابلية التنمية"، أي الشروط الواقعية والمعرفية التي تجعل التنمية ممكنة أو مستحيلة في لحظة

معينة. والهشاشة في العالم المعاصر باتت ترتبط بتداخل أزمات متعددة تشمل النزاعات المسلحة والضغط الاقتصادي وتغير المناخ، الأمر الذي يجعل مقارنة التنمية في هذه السياقات أقرب إلى إدارة مخاطر مركبة منها إلى نماذج التخطيط التنموي التقليدي (OECD, 2025). إنَّ أي مقارنة جادة تحتاج أولاً إلى الاعتراف بأنَّ التنمية في بيئات النزاع لا يمكن أن تقاس أو تصمَّم أو تدار بمنطق ما بعد الاستقرار؛ وأنَّ الفهم النقدي لهذه الحقيقة هو نقطة الانطلاق وليست خاتمة التفكير.

بهذا المعنى، يثبت هذا العدد من جسور التنمية حدود الفهم الضرورية قبل الانتقال إلى أي تصميم تدخل في بيئة الصراع. فهو يؤكد أن التنمية في دول الصراع هي تحد بنيوي ومعرفي في آن واحد وأنَّ تجاوز هذا التحدي يتطلب مقارنة لا تبنى على افتراض عودة الاستقرار، بل تنطلق من تحليل دقيق للواقع كما هو، بكل تعقيداته المؤسسية والمعيارية والقياسية.

**التنمية في دول الصراع لا ترتبط فقط بحجم الموارد المتاحة، بل بقدرة السياسات العامة على فهم تعقيدات البيئة المؤسسية والاجتماعية التي تعمل ضمنها، وبمدى قدرتها على التكيف مع واقع الصراع نفسه لا انتظار انتهائه.**

وانطلاقاً من هذه القراءة، يمكن الإشارة إلى عدد من التوجهات ذات الطابع السياسي التي قد تسهم في تحسين مقارنة العمل التنموي في الدول المتأثرة بالنزاعات:

أولاً، تبني مقاربات تنموية تكيفية وقابلة للتعديل التدريجي، من خلال تصميم البرامج التنموية على مراحل قصيرة (6-12 شهراً) تتضمن آليات مراجعة دورية (Adaptive Programming Reviews)، بما يسمح بتكييف التدخلات مع التغيرات الأمنية والمؤسسية، على أن تدمج هذه الآليات ضمن دورات التخطيط لدى الجهات المنفذة بالتعاون مع المانحين الدوليين.

ثانياً، تعزيز القدرات المؤسسية الأساسية للدولة، خصوصاً في مجالات إنتاج البيانات الاقتصادية والاجتماعية وإدارة المالية العامة، عبر إنشاء وحدات تحليل بيانات (Data Units) داخل وزارات التخطيط أو الأجهزة الإحصائية، بالشراكة مع المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي وUNDP)، واستخدام أدوات حديثة تشمل الاستشعار عن بعد ولوحات البيانات الرقمية (Dashboards) لدعم اتخاذ القرار.

ثالثاً، دعم المبادرات المجتمعية المحلية بوصفها أحد عناصر الاستقرار، من خلال توسيع برامج التنمية المحلية المدفوعة من المجتمع (Community-Driven Development) وربطها بآليات تمويل مرنة (Small Grants / Local Funds)، بما يمكن الفاعلين المحليين من تنفيذ تدخلات سريعة في مجالات الخدمات الأساسية وسبل العيش.

رابعاً، تطوير أدوات قياس أكثر ملاءمة لبيئات الصراع، عبر اعتماد منهجيات هجينة تجمع بين المؤشرات التقليدية ومصادر البيانات البديلة (مثل أضواء الليل، بيانات الأسواق عالية التواتر، وصور الأقمار الصناعية)،

مع تطوير أطر منهجية وطنية لقياس الهشاشة تأخذ في الاعتبار فجوات الوصول وهامش الخطأ، وذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين ومراكز البحث.

خامساً، إعادة تصميم تدخلات المساعدات الدولية بطريقة أكثر حساسية للسياق السياسي والاقتصادي، من خلال اعتماد مقاربات الربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام (Humanitarian–Development–Peace Nexus)، ووضع آليات تتبّع شفافية لتدفقات المساعدات (Aid Tracking Systems) تقلل من مخاطر إعادة إنتاج شبكات الربح، وتعزز في الوقت ذاته بناء القدرات المؤسسية المحلية على المدى المتوسط.

في ضوء ما سبق، يتضح أن بناء مسار تنموي مستدام في دول الصراع لا يرتبط فقط بحجم الموارد المتاحة، بل بقدرة السياسات العامة على فهم تعقيدات البيئة المؤسسية والاجتماعية التي تعمل ضمنها. ومن ثم فإن نجاح أي مقارنة تنموية في هذه السياقات يظل مرهوناً بمدى قدرتها على التكيف مع واقع الصراع نفسه، وليس انتظار انتهاء هذا الواقع قبل الشروع في معالجته.

## المراجع العربية (أو الصادرة بنسخة عربية أيضاً)<sup>(1)</sup>

البنك الدولي. (2017). الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا (The Toll of War). واشنطن.  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2021). تقييم أثر الحرب في اليمن: مسارات التعافي. نيويورك.  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2018-2023). التنمية في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات: مسارات الهشاشة وقيود التعافي. بيروت.  
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). (2023-2025). استطلاع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. بيروت.  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). (2024-2025). بوابة البيانات التشغيلية لأزمة السودان. جنيف.

## مراجع أجنبية / نظرية وتحليلية

Chatham House. (2019). Conflict Economies in the Middle East and North Africa. London: Chatham House.  
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024). Food and nutrition security monitoring in conflict-affected contexts: Yemen and Syria country reports.  
Henderson, J. V., Storeygard, A., & Weil, D. N. (2012). Measuring economic growth from outer space. American Economic Review, 102(2), 994–1028.  
International Monetary Fund (IMF). (2024). Libya: 2024 Article IV consultation-Staff report.  
Jerven, M. (2013). Poor numbers: How we are misled by African development statistics and what to do about it. Cornell University Press.  
OECD. (2022). States of fragility 2022. OECD Publishing.  
OECD. (2022). The humanitarian–development–peace nexus: Interim progress review. OECD Publishing.  
OECD. (2025). States of fragility 2025. OECD Publishing.  
Overseas Development Institute (ODI). (2018). Holding the keys: Humanitarian access and local organizations.  
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2023). Humanitarian access: Key concepts and operational challenges. United Nations.

---

<sup>(1)</sup> إلى جانب المراجع المحورية السابقة التي شكّلت الإطار التحليلي والمنهجي الرئيس للعدد، تمّ الاستعانة بعدد من المصادر الأكاديمية والتقارير المؤسسية المتخصصة لأغراض داعمة ومكمّلة، من أمثال دراسات ODI و Chatham House حول الاقتصاد السياسي للمساعدات وإشكاليات الوصول الإنساني، وتقارير WFP و FAO المتعلقة برصد ديناميكيات الأمن الغذائي وأسواق السلع الأساسية، وتحليلات OCHA–FTS التي توثق أنماط تدفق التمويل الإنساني وأولوياته في البيئات الهشة، بالإضافة إلى أعمال نقدية حول تسييس البيانات والمنظومات الإحصائية في سياقات النزاع كدراسات ACAPS والكونغو الديمقراطية. لقد جاءت هذه المراجع الثانوية لتعميق التطبيق الميداني، وتوضيح الفروق بين الحالات، دون أن تزاخم المراجع المرجعية الأساسية التي استقر عليها البناء النظري للعدد.

World Bank. (2011). World development report 2011: Conflict, security, and development.

World Bank. (2020). World Bank Group strategy for fragility, conflict, and violence 2020–2025.

World Bank. (2025). Fragility, conflict, and violence: Recent trends and policy responses.

World Bank, Government of Ukraine, European Commission, & United Nations. (2025). Ukraine: Fourth rapid damage and needs assessment (RDNA4), February 2022–December 2024.

World Food Programme (WFP). (2024). Syria situation report-July 2024.

# قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلاتات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهاال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني والأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث والأربعون
مؤشرات الجدارة الائتمانية	د. ناجي التوني	الرابع والأربعون

الخامس الأربعون	أ. حسّان خضر	الدمج المصري
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسّان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الاداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والأداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الأسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور أسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
		الاستثمارات البنينية العربية
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد ظلفاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسّان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	

التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد موله	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	الخصائص والتحديات
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	تذبذب أسواق الأوراق المالية
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	مؤشرات النظم التعليمية
السابع والتسعون	د. وليد عبد موله	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة من أجل التنمية
المائة	د. إبراهيم أونور	الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية لعام 2008
		تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	كفاءة البنوك العربية
المائة وأربعة	د. وليد عبد موله	إدارة المخاطر في الأسواق المالية
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وستة	د. وليد عبد موله	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	سياسات العدالة الاجتماعية
المائة وعشرة	د. وليد عبد موله	السياسات الصناعية في ظل العولمة
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	التخطيط والتنمية في الدول العربية
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	التخطيط الاستراتيجي للتنمية
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد موله	سياسات التنافسية
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
		والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
المائة والسابع عشر	أ. بلال حموري	شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
المائة والثامن عشر	د. أحمد الكواز	الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
المائة والتاسع عشر	د. محمد عمر باطويح	اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية
المائة والعشرون	د. أحمد الكواز	حدود السياسات الاقتصادية
المائة والواحد والعشرون	د. محمد أمين لزعر	التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي
المائة والثاني والعشرون	د. ايهاب مقابله	الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
المائة والثالث والعشرون	د. فهد الفضالة	التدريب وبناء السلوك المهني
المائة والرابع والعشرون	د. فيصل حمد المناور	المخاطر الاجتماعية
المائة والخامس والعشرون	د. ايهاب مقابله	خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
المائة والسادس والعشرون	د. وليد عبد موله	رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية:
		حالة الدول العربية

المائة والثامن والعشرون	د. نواف أبو شمالة	الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية
المائة والتاسع والعشرون	د. أحمد الكواز	النمو الشامل
المائة والثلاثون	د. نواف أبو شمالة	تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
المائة والواحد والثلاثون	د. أحمد الكواز	تطوير تمويل التنمية
المائة والثاني والثلاثون	د. إيهاب مقابله	البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المائة والثالث والثلاثون	د. فيصل المناور	تمكين المرأة العربية في المجال التنموي
المائة والرابع والثلاثون	د. إيهاب مقابله	حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المائة والخامس والثلاثون	د. محمد أمين لزعر	الدول العربية وتنوع الصادرات
المائة والسادس والثلاثون	د. إيهاب مقابله	الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
المائة والسابع والثلاثون	د. إيهاب مقابله	برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المائة والثامن والثلاثون	أ.د. حسين الطلافحة	من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية
المائة والتاسع والثلاثون	أ. عمر ملاعب	المستدامة 2030: التقييم والمستجدات
المائة والأربعون	د. نواف أبو شمالة	السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة
المائة والواحد والأربعون	د. محمد باطويح	الجدارة في العمل
المائة والثاني والأربعون	د. عوني الرشود	التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
المائة والثالث والأربعون	د. إيهاب مقابله	التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة
المائة والرابع والأربعون	د. علم الدين بانقا	المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
المائة والخامس والأربعون	د. فيصل المناور	تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)
المائة والسادس والأربعون	أ. عبدالله بوعجيلة	العمل التطوعي والتنمية
المائة والسابع والأربعون	أ. عبدالله بوعجيلة	مركزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
المائة والثامن والأربعون	د. محمد باطويح	تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية
المائة والتاسع والأربعون	د. علم الدين بانقا	استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية
المائة والخمسون	أ. صفاء المطيري	التعلم الريادي
المائة والواحد والخمسون	د. محمد أمين لزعر	المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟
المائة والثاني والخمسون	أ. عمر ملاعب	الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد-19)
المائة والثالث والخمسون	د. إيهاب مقابله	أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر
المائة والرابع والخمسون	أ. محمد عواوده	مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
المائة والخمسون	د. سهيل مقابله	إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة
	أ. عمر ملاعب	
	أ.د. إيهاب مقابله	
	د. سهيل مقابله	
	أ. عمر ملاعب	
	أ.د. فيصل المناور	
	د. منى العلبان	

المائة والخامس والخمسون	د. نواف أبو شمالة	تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجاذب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن
المائة والسادس والخمسون	أ.د. وليد عبد مولاه	تطوير العناقيد الصناعية
المائة والسابع والخمسون	أ.د. فيصل المناور	بناء السياسات العامة
	د. منى العليان	
المائة والثامن والخمسون	أ.د. عقبة عبداللاوي	تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)
	د. خليفة خالدي	
المائة والتاسع والخمسون	أ.د. فهد الفضالة	التدريب أثناء الخدمة
المائة والستون	د. نواف أبو شمالة	الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة
المائة والواحد والستون	د. عبدالله بوعجيله التدريسي	دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية
المائة والثاني والستون	د. عبدالله بوعجيله التدريسي	النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة
المائة والثالث والستون	أ.د. فهد الفضالة	تحديد الاحتياجات التدريبية
المائة والرابع والستون	د. عبدالله بوعجيله التدريسي	البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية
المائة والخامس والستون	د. محمد أمين لزعر	سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر
المائة والسادس والستون	د. محمد باطويح	المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام
المائة والسابع والستون	أ.د. وليد عبد مولاه	الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها
المائة والثامن والستون	أ.د. إيهاب مقابلة	المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار
	د. ماهر المحروق	للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المائة والتاسع والستون	د. عمر الجميلي	نحو فهم أفضل لدور المؤسسات في عملية التنمية
المائة والستون	أ.د. إيهاب مقابلة ود. محمد طعمانه	فجوة تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور منصات التمويل الرقمية
المائة والواحد والسبعون	أ.د. إيهاب مقابلة ود. ماهر المحروق	فجوة التمويل ودور بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
المائة والثاني والسبعون	د. حامد عباس	جهود حوكمة الضمان الاجتماعي: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا)
المائة والثالث والسبعون	أ.د. إيهاب مقابلة د. محمد طعمانه	دور المستثمرين الملائكيين في تمويل المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة
المائة والرابع والسبعون	أ.د. إيهاب مقابلة	أخطاء شائعة في دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة السوق والدراسة التسويقية
المائة والخامس والسبعون	أ.د. إيهاب مقابلة	أخطاء شائعة في دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدراسات الفنية والتمويلية والبيئية والقومية

المائة والسادس والسبعون	أ.د. إيهاب مقابله	أخطاء شائعة في دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدراسة المالية ومؤشرات الربحية والقرار الاستثماري
المائة والسابع والسبعون	د. عبدالله بوعجيلة الدراسي	التربية البيئية: استدراك مبكر لسياسات التعليم
المائة والثامن والسبعون	د. محمد باطويح	الريادة الخضراء في الجامعات العربية: مدخل للتحويل المؤسسي
المائة والتاسع والسبعون	د. بداح بن لامي	التنمية في دول الصراع: المفاهيم وأهم المقاربات

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

[http://www.arab-api.org/develop\\_1.htm](http://www.arab-api.org/develop_1.htm)



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : (965) 22093080

✉ : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw) - [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

تابعونا:     

